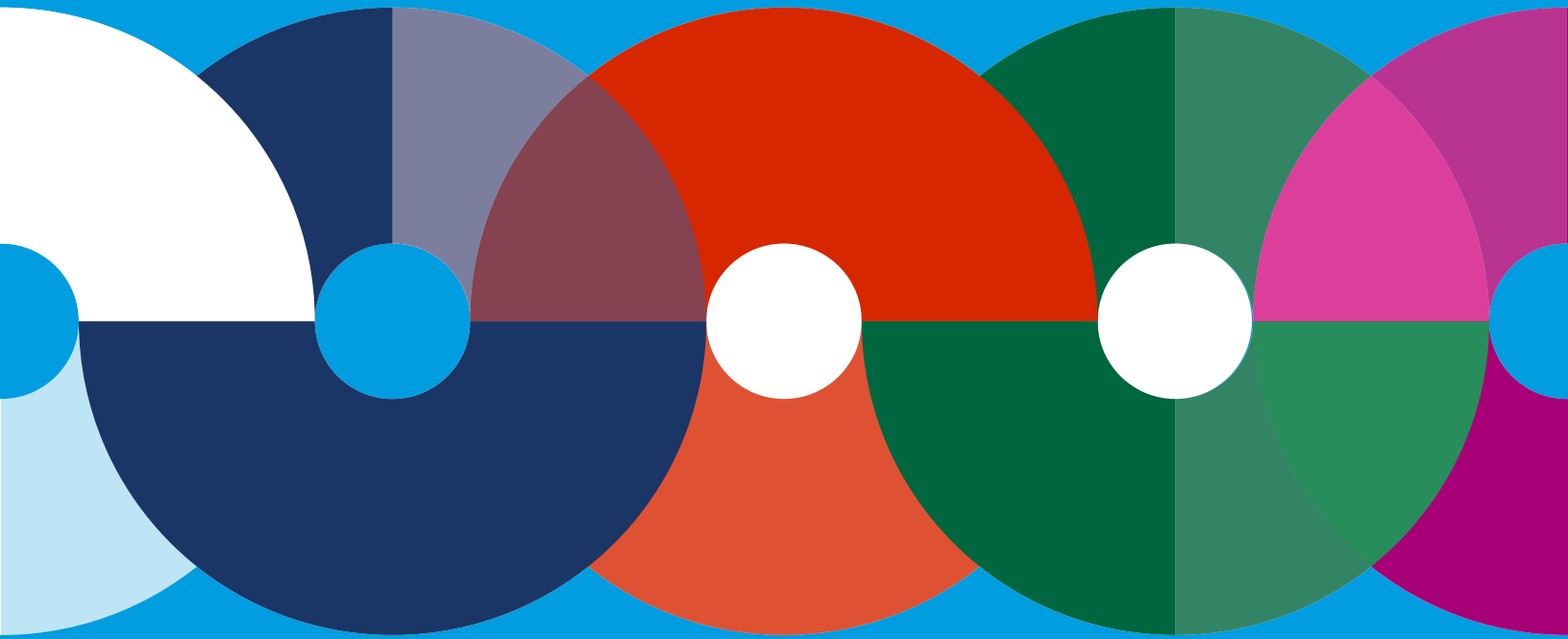


2020 عام برنامج

إدماج منظور الإعاقة في منظومة الأمم المتحدة



United
Nations

جدول المحتويات

5	موجز
6	مقدمة
8	أولاً- تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة
9	المساءلة على مستوى الكيان
9	التحليل المقارن لأداء الكيانات بوجه عام، في 2019 و2020
11	التحليل المقارن حسب المجال الأساسي
18	أداء بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة
19	المساءلة على مستوى أفرقة الأمم المتحدة القطرية
19	تقارير خط الأساس
21	أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية حسب المجال الأساسي
27	الإجراءات المقررة لتعزيز إدماج منظور الإعاقة
29	ثانياً- التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها
31	ثالثاً- الإجراءات الشاملة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة
31	التنسيق والتيسير بصفة عامة
32	الإجراءات المشتركة بين الوكالات
33	رابعاً- الثغرات والفرص والتحديات القائمة
35	خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

يقدم هذا التقرير عملاً بالقرار **154/75** الذي طلبت فيه الجمعية العامة تقديم تقرير مرحلي عن الخطوات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة من أجل تعميم إدماج منظور الإعاقة، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

ويورد هذا التقرير نبذة عن التقدم المحرز في عام 2020 استناداً إلى تحليل للتقارير المقدمة من 66 كياناً تابعاً للأمم المتحدة و130 فريقاً قطرياً يقوم بالإبلاغ في إطار المساءلة الوارد في الاستراتيجية. ونظراً لأثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الأشخاص ذوي الإعاقة، يمعن هذا التقرير النظر أيضاً بإيجاز في جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها الشاملة لمنظور الإعاقة عقب إصدار موجز سياساتي بشأن هذا الموضوع في أيار/مايو 2020.

مقدمة

أثرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على جميع الأمم - ولم تسلم أمة من أثر الجائحة. والمرض أكبر من مجرد أزمة صحية، بل هو أزمة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وإنسانية وأمنية وحقوقية. والأشخاص ذوو الإعاقة هم من بين أكثر الفئات تهميشاً في أي مجتمع محلي متضرر من الأزمات¹، ولم تشذ أزمة جائحة كوفيد-19 عن ذلك في شيء، إذ أثرت بشكل غير متناسب على ذوي الإعاقة من النساء والرجال والفتيان والفتيات. وسيُقاس نجاحنا في التعافي من جائحة كوفيد-19 بمدى جعل الناس محور جهود التعافي، وبخاصة منهم من استُبعدوا أشد استبعاداً، وبمدى الوفاء بالوعد الجوهري لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 - بعدم ترك أحد خلف الركب.

ولذلك، فإن إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ينبغي ألا يظل طموحاً بل ينبغي أن يصبح دربنا نحو التعافي من جائحة كوفيد-19. وينبغي تحويل الأزمة إلى فرصة لبناء عالم أكثر مساواة وشمولاً للجميع وضمان أن تكون مجتمعاتنا أكثر مرونة وسلاسة. وتوفر استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة التي أعلن عنها قبل عامين، في عام 2019، إطاراً قوياً لاتخاذ إجراءات حاسمة على نطاق المنظومة بغية إدراج ذوي الإعاقة في برامج منظماتنا وعملياتها، وفي أي خطط للتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وقد كانت الاستراتيجية مفيدة طوال هذه الجائحة في تنسيق جهودنا بشأن إدماج منظور الإعاقة²، وستظل بوصلتنا نحو التعافي الشامل.

¹ انظر A/70/709.

² يقصد بعبارة "إدماج منظور الإعاقة" المشاركة المجدية للأشخاص ذوي الإعاقة بكل تنوعهم، وتعزيز حقوقهم وتعميم مراعاتها في أعمال المنظمة، ووضع برامج تتعلق بالإعاقة تحديداً، ومراعاة المنظورات المتعلقة بالإعاقة، امتثالاً لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتطلب ذلك وضع وتنفيذ نهج متسق ومنظم إزاء إدماج منظور الإعاقة في جميع مجالات العمليات والبرمجة، على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ويعكس تقرير هذا السنة تقدماً ملحوظاً على جميع مستويات المنظومة، كما يعكس الثغرات التي اكتنفت تعميم إدماج منظور الإعاقة. كما يورد التحديات والفرص المستمرة، سواء فيما يتعلق بالجائحة أو بالتحول الذي لا يزال مطلوباً لتحقيق تغيير دائم لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة. ويدل التقدم المحرز على الرغم من الجائحة على الالتزام في كل منظومة الأمم المتحدة بإيلاء الأولوية لإدماج منظور الإعاقة، حتى في وقت الشدة. ولذلك، يجب أن نحافظ على تركيزنا من أجل تحقيق تغيير أكبر لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة.

وأرحب بالدعم المتواصل الذي أعربت عنه الدول الأعضاء للاستراتيجية، بما في ذلك ما عُبر عنه في قرار الجمعية العامة **154/75** وقرار مجلس حقوق الإنسان **23/43**. وأرحب أيضاً بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (القرار **233/75**)، والذي اتخذت فيه الدول الأعضاء خطوات جبارة لدعوة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وكذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية، إلى مواصلة العمل بشكل تعاوني للتعجيل بإدماج منظور الإعاقة إدماجاً كاملاً وفعالاً في منظومة الأمم المتحدة وتنفيذ الاستراتيجية وتقديم تقارير عنها.

ويعد وجود منظمة شاملة للجميع ويمكن الوصول إليها أمراً بالغ الأهمية في دعم الدول الأعضاء من أجل تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولذلك، فإنني مصمم أكثر من أي وقت مضى على ضمان إدماج منظور الإعاقة في عملية التعافي من جائحة كوفيد-19، وأشجع جميع الكيانات والأفرقة القطرية على مضاعفة جهودها لتعميم إدماج منظور الإعاقة عبر منظومة الأمم المتحدة.

أولاً- تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة

حفزت استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، منذ الإعلان عنها في عام 2019، منظمنا على العمل، مما أرسى الأسس لإحراز تقدم ملموس ومستدام وتحولي في مجال إدماج منظور الإعاقة من المقر إلى الميدان وفي جميع مجالات عملنا. وفي سنة 2020، تضمن التقرير المرحلي الأول إلى الجمعية العامة (A/75/314) نتائج خط الأساس استناداً إلى التقارير المقدمة من 57 كياناً في إطار مساءلة الكيانات. وتضمن التقرير أيضاً لمحة سريعة عن المستوى القطري من سبعة أفرقة قطرية تشارك في التنفيذ التدريجي المحدد الهدف لسجل إنجاز مساءلة أفرقة الأمم المتحدة القطرية عن إدماج منظور الإعاقة³.

وُسمت في هذا التقرير صورة أقوى من ذي قبل، إذ قدم 66 كياناً و130 فريقاً قوطرياً تقارير عن تنفيذ الاستراتيجية. وكما حدث في التقرير الأول، أبلغ عن إحراز تقدم في ضوء مؤشرات إطار مساءلة الكيان وسجل إنجاز المساءلة بالتقييم الذاتي عن طريق استخدام نظام تصنيف من خمس نقاط: «لا يفي بالمتطلبات»، و«يقارب المتطلبات»، و«يُفي بالمتطلبات»، و«يتجاوز المتطلبات»، و«لا ينطبق». وكحد أدنى ينبغي أن تتطلع جميع الكيانات والأفرقة القطرية إلى الوفاء بالمتطلبات على أن يتمثل الهدف الطويل الأجل في الالتزام بتجاوز المتطلبات. ويطلب من الكيانات والأفرقة القطرية تبرير التقييم الذاتي، كما يطلب منها تقديم معلومات عن الإجراءات المزمع اتخاذها لتحسين الأداء للمضي قدماً.

ونظراً لأن القيادة تظل أمراً حاسماً في نجاح الاستراتيجية، فإن كبيرة المستشارين المعنية بالسياسات العامة في المكتب التنفيذي للأمين العام تواصل تقديم التوجيه الرفيع المستوى وتعزيز التنفيذ المنسق للاستراتيجية على نطاق المنظومة. ويدعمها فريق متخصص يقدم الدعم والتنسيق والمساعدة التقنية، كما يوفر الأدوات العملية والموارد للكيانات والأفرقة القطرية لتنفيذ الاستراتيجية وتقديم تقارير عنها.

³ يتتبع إطار المساءلة تنفيذ الاستراتيجية عبر المنظومة، وهو أمر بالغ الأهمية في دفع عجلة التغيير من خلال عنصرين متوائمين - إطار مساءلة الكيانات، وسجل أداء مساءلة الأفرقة القطرية. ويتضمن كل من العنصرين مجموعة من المؤشرات التي تركز على أربعة مجالات أساسية هي: القيادة والتخطيط الاستراتيجي والإدارة؛ وشمول الجميع؛ والبرمجة؛ وثقافة المنظمة. ويشكل إطار المساءلة أداة أساسية لتقييم التقدم المحرز في عمل الأمم المتحدة والتغرات التي تعثره، وذلك بغية النهوض بالتخطيط والعمل على نطاق المنظومة، وتعزيز أوجه التأزر والحد من الازدواجية.

المساءلة على مستوى الكيان

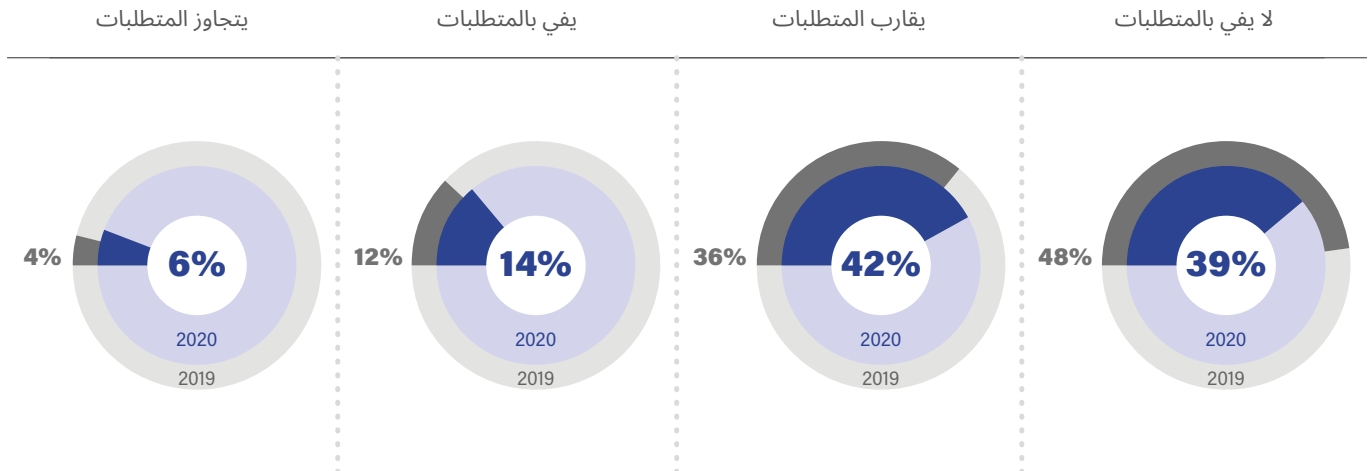
ألف

التحليل المقارن لأداء الكيانات بوجه عام في 2019 و2020

وفي عام 2020، أبلغ 66 كياناً في إطار مساءلة الكيانات، باستخدام منصة الإبلاغ الإلكترونية التي يمكن الوصول إليها والتي تم استحداثها لهذا الغرض. وشمل مجموع الكيانات ما يلي (أ) 43 كياناً من كيانات الأمانة العامة، بما في ذلك 16 عملية لحفظ السلام وبعثة سياسية خاصة و5 لجان إقليمية؛ (ب) 7 صناديق وبرامج؛ (ج) 8 وكالات متخصصة؛ (د) 8 كيانات أخرى وكيانات ذات صلة⁴.

مقارنة التصنيف العام لكيانات الأمم المتحدة

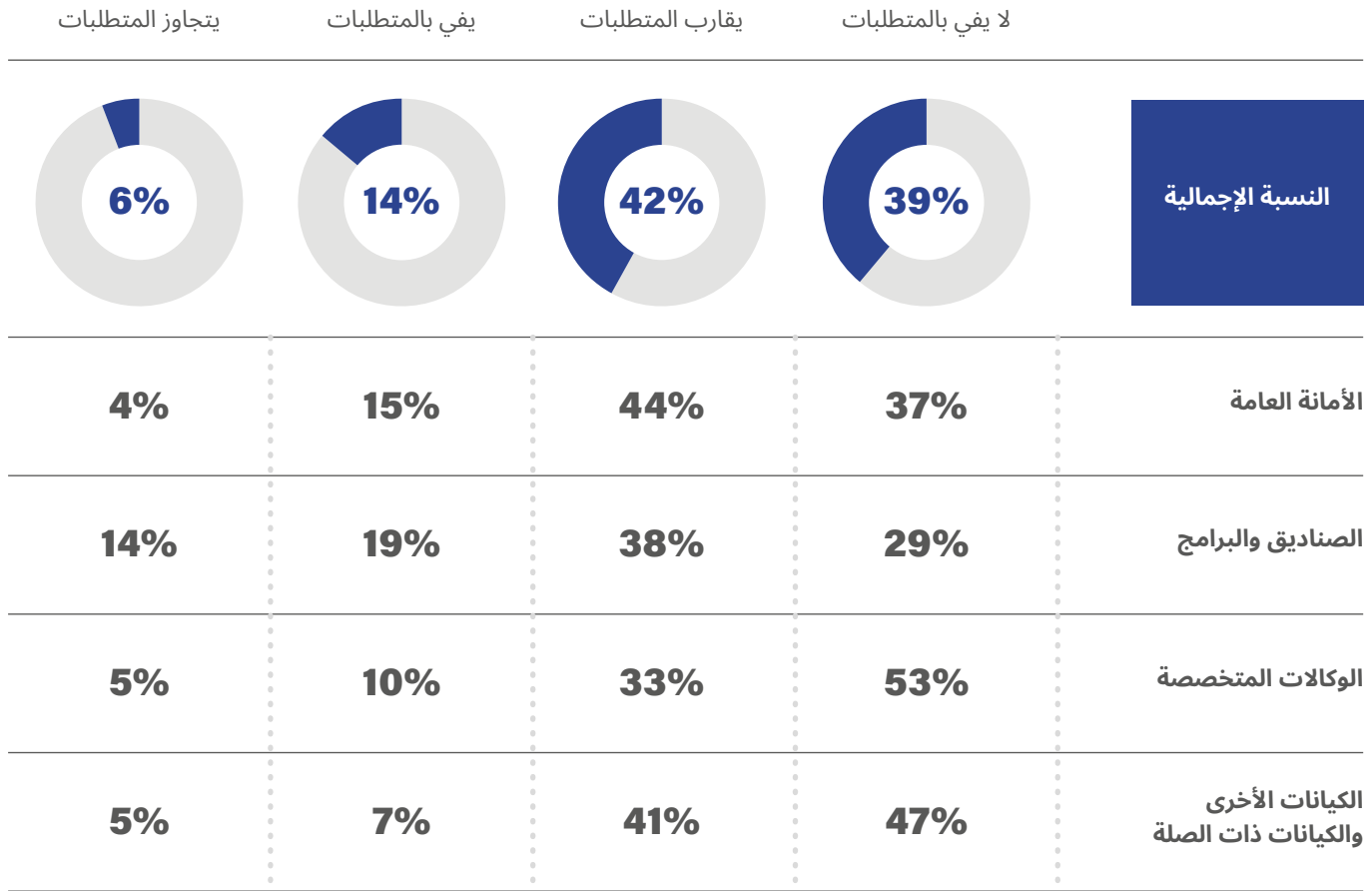
الشكل الأول



⁴ تنتظم الكيانات المبلغة في الفئات الأربع التي أجري التحليل في إطارها على النحو التالي: (أ) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة التواصل العالمي، وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وإدارة الدعم العملي، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام/إدارة عمليات السلام، وإدارة السلامة والأمن، ومكتب تنسيق العمليات الإنمائية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومكتب شؤون نزع السلاح، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال/مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ومركز الأمم المتحدة

تصنيف منظومة الأمم المتحدة لعام 2020 حسب نوع الكيان

الشكل الثاني



وعلى الرغم من هذا الوباء، زاد عدد الكيانات المبلغة بنسبة 16 في المائة، وعموماً، تواصلت الكيانات إحراز تقدم في إدماج منظور الإعاقه. وبالمقارنة مع عام 2019، حدثت زيادة في النسبة المئوية للكيانات التي تقارب المتطلبات (من 36 إلى 42 في المائة)، والكيانات التي وفت بالمتطلبات (من 12 إلى 14 في المائة)، والكيانات التي تجاوزت المتطلبات (4 إلى 6 في المائة). بيد أن هذه الأرقام تبين أيضاً أن التمرکز الشديد للتقدم المحرز يوجد في صفوف الكيانات المتنقلة من تصنيف الكيانات التي لم تف بالمتطلبات إلى تصنيف الكيانات التي تقاربها. ولئن كان ذلك أمراً متوقعاً في الوقت الذي تمر فيه الكيانات بمرحلة أولية من تنفيذ الاستراتيجية، فإن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات كبيرة وبوتيرة أكبر، لتكون النسبة المئوية للكيانات التي تفي بالمتطلبات أعلى في السنوات المقبلة.

الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة/ مكتب منسق الامم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا؛ (ب) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي؛ (ج) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة الصحة العالمية؛ (د) المنظمة الدولية للهجرة، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة.

وأبرز تقرير عام 2019 أن المؤشر الذي يتطلب أكبر قدر من التحسين هو مجال الشراء، وفي هذا المؤشر تحقق أكبر تقدم في عام 2020، إذ زادت الكيانات التي تقارب المتطلبات من 14 في المائة إلى 67 في المائة. وبالمثل، تجلّى تقدم ملموس أيضاً في التقييم والهيكل المؤسسي، وفي تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة. ولا تزال ثمة ثغرات كبيرة فيما يتعلق بالتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة والاتصالات الشاملة لمنظور الإعاقة، وقد بذلت في عام 2021 جهود ستدعم الكيانات حتى تقطع أشواطاً في السنة المقبلة.

التحليل المقارن حسب المجال الأساسي



يركز المجال الأساسي الأول على المؤشرات المتعلقة بالقيادة والتخطيط الاستراتيجي والإدارة. وهناك تقدم واضح مقارنة بعام ٢٠١٩، إذ تحققت زيادة إجمالية في الكيانات التي تفي بالمتطلبات أو تتجاوزها في كل المؤشرات الأربعة. وفي الوقت نفسه، يوضح الإبلاغ أن ثمة حاجة إلى تحسين تتبع الموارد وزيادة الاستثمار في الموارد البشرية المخصصة.

المجال الأساسي 1: القيادة والتخطيط الاستراتيجي والإدارة

وعلى غرار ما كان عليه الأمر في سنة 2019، تواصل قيادة الكيانات إظهار دعم قوي لتنفيذ الاستراتيجية وأفاد ما مجموعه 47 في المائة من الكيانات بأنها تقارب المتطلبات، حيث ناصرت القيادة العليا إدماج منظور الإعاقة، بما في ذلك ما يتعلق بالتصدي لجائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ 30 في المائة من الكيانات عن الوفاء بالمتطلبات باستعراض تنفيذ سياساتها واستراتيجياتها المتعلقة بالإعاقة تحديداً، وهو ما يمثل زيادة بمعدل 14 في المائة في 2019. وبما أن التزام القيادة يدفع إلى التغيير على مستوى المنظمة، فإن استمرار انخراط القيادة العليا سيكون عاملاً أساسياً للحفاظ على الزخم من أجل نجاح الاستراتيجية في مجملها.

وكان الأداء بشأن مؤشر التخطيط الاستراتيجي مشابهاً لعام 2019، إذ أدرجت 59 في المائة من الكيانات إشارات صريحة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في وثائق تخطيطها الاستراتيجي. ووفى 18 في المائة من هذه الكيانات بالمتطلبات، إذ تشمل خططها الاستراتيجية نتائج بشأن إدماج منظور الإعاقة، وتصنف البيانات حسب الإعاقة. ولا يزال عدد الكيانات التي تتجاوز المتطلبات منخفضاً (3 في المائة)، مما يشير إلى أن نظم تتبع تخصيص الموارد المتعلقة بإدماج منظور الإعاقة لم توضع بعد. ونظراً لأن العديد من الكيانات التي لم تف بالمتطلبات أعلنت عن التزامها إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة عند إعداد وثائق التخطيط الاستراتيجي التالية، فإنه يتوقع أن يستمر التقدم في هذا المؤشر باطراد.

وكما هو منصوص عليه في الاستراتيجية، فإنه من أجل الإدماج المنهجي والمتسق لمنظور الإعاقة، يطلب من الكيانات أن تضع سياسة أو استراتيجية متعلقة بالإعاقة تحديداً. وزادت نسبة الكيانات التي تفي بمتطلبات هذا المؤشر أو تتجاوزها من 10 إلى 31 في المائة. وفي حين أن 52 في المائة من الكيانات لا تزال لا تفي بالمتطلبات، فإن أكثر من نصفها التزم بوضع سياسة أو استراتيجية خلال السنتين المقبلتين. وتحت الكيانات على إطلاع الهيئات الإدارية على آخر المستجدات بشأن تنفيذ سياساتها واستراتيجياتها لضمان إحراز تقدم.

تصنيفات كيانات الأمم المتحدة لعام 2020 في المجال الأساسي 1، حسب مؤشر الأداء

	لا يفي بالمتطلبات	يقارب المتطلبات	يفي بالمتطلبات	يتجاوز المتطلبات	
2019	16%	68%	14%	2%	القيادة
	20%	47%	30%	3%	
2020	44%	38%	13%	5%	التخطيط الاستراتيجي
	41%	38%	18%	3%	
2019	60%	30%	10%		السياسة/الاستراتيجية المتعلقة بالإعاقة تحديداً
	52%	17%	29%	2%	
2020	28%	49%	19%	4%	الهيكل المؤسسي
	27%	36%	17%	20%	

وعلاوة على ذلك، لكي ينجح الكيان في تعميم إدماج منظور الإعاقة، يتعين عليه أن يكون له هيكل مؤسسي تحدد في إطاره المسؤولية عن التوجيه التقني والتنسيق والدعوة. وكان هذا المؤشر من أعلى المؤشرات، حيث تجاوزت 20 في المائة من الكيانات المتطلبات، مما يمثل زيادة قدرها 4 في المائة مقارنة بسنة 2019. وهذا يعني أن للكيانات موظف أو وحدة على معرفة فنية بإدماج منظور الإعاقة، وشبكة من جهات التنسيق تجتمع بانتظام. وتقارب نسبة إضافية قدرها 53 في المائة المتطلبات أو تفي بها وتفيد بوجود فرد مكلف أو وحدة مكلفة. ولئن كان للعديد من الكيانات الكبيرة موظفون لديهم خبرة متخصصة في مجال إدماج منظور الإعاقة، فإنه يجدر بالإشارة أن جهات التنسيق في الكيانات الأصغر حجماً كثيراً ما تكون مسؤولة عن حافظات متعددة وقد لا تكون لديها خبرة فنية في مجال إدماج منظور الإعاقة. ولذلك، من الحيوي أن تتيح الكيانات لجهات التنسيق لديها أدوات التمكين وأن تعزز معارفها وقدراتها.



المجال الأساسي 2: شمول الجميع

يركز المجال الأساسي ٢ على شمول الجميع وعلى تعزيز إمكانية الوصول في أماكن العمل المادية والتكنولوجيات الرقمية والسلع والخدمات، وتعميق التواصل مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أحرزت نسبة كبيرة من الكيانات تقدماً من تصنيف عدم الوفاء بالمتطلبات إلى تصنيف مقاربة المتطلبات في هذا المجال، مما يدل على أنه خلال السنتين الماضيتين تم تعزيز العناصر الأساسية من قبيل السياسات والمبادئ التوجيهية. وسيتوقف التقدم المحرز في هذه المؤشرات على الكيانات التي تنفذ هذه العناصر في الوقت الراهن.

وأفادت كيانات عديدة بأنها استشارت منظمات للأشخاص ذوي الإعاقة. غير أنه لما كانت غالبية الكيانات تفتقر إلى مبادئ توجيهية للتشاور، وهو معيار لمقاربة متطلبات هذا المؤشر، فإن 80 في المائة من الكيانات أبلغت عن أنها لم تف بالمتطلبات. ولضمان إجراء مشاورات مجدية ومنهجية مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وضعت مبادئ توجيهية على نطاق المنظومة ونشرت في عام 2021. ولذلك، يتوقع أن يتحسن الأداء في هذا المؤشر تحسناً كبيراً في السنة المقبلة.

تصنيفات كيانات الأمم المتحدة لعام 2020 في المجال الأساسي 2، حسب مؤشر الأداء

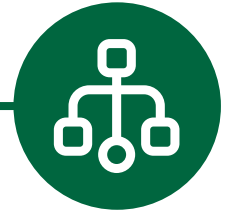
الشكل الرابع

لا يفي بالمتطلبات	يقارب المتطلبات	يفي بالمتطلبات	يتجاوز المتطلبات		
2019	20%	7%	4%	69%	التشاور
2020	9%	8%	3%	80%	
2019	38%	19%	2%	41%	إمكانية الوصول
2020	33%	37%	2%	29%	
2019	37%	15%	2%	46%	المؤتمرات والفعاليات
2020	50%	11%	2%	36%	
2019	43%	16%		41%	الترتيبات التيسيرية
2020	67%	5%	3%	25%	المعقولة
2019	14%	4%		82%	الشراء
2020	67%	2%		32%	

وإمكانية الوصول شرط أساسي لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب عمل الكيان. ولإحراز تقدم في هذا المؤشر، يتعين على الكيانات أن تجري تقييمات لإمكانية الوصول إلى بناها التحتية المادية والرقمية، وأن تضع وتنفذ سياسات وخطط عمل لتحسين أدائها. وقد حدث تحسن واضح، حيث إن 39 في المائة من الكيانات تفي بالمتطلبات أو تتجاوزها (مقارنة بنسبة 21 في المائة في سنة 2019). وفيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى المؤتمرات والمناسبات، فإن 50 في المائة من الكيانات تقارب المتطلبات، مما يعني أنها أجرت تقييمات لخط الأساس المتعلق بإمكانية الوصول، وقد ركز الكثير من هذه الكيانات على إمكانية الوصول إلى المنصات الرقمية نتيجة لاجتحة كوفيد-19.

وتظل الترتيبات التيسيرية المعقولة عاملاً أساسياً في إدماج منظور الإعاقة لأنها تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم على قدم المساواة مع غيرهم. وحدثت زيادة في عدد الكيانات التي تقارب المتطلبات في إطار هذا المؤشر، حيث أفادت نسبة 67 في المائة منها أنها قد وضعت استراتيجية بشأن الترتيبات التيسيرية المعقولة أو أنها قد شرعت في وضعها، مقارنة بنسبة 43 في المائة في سنة 2019. غير أن المعرفة والوعي بالترتيبات التيسيرية المعقولة لا يزالان منخفضين إلى حد كبير، حيث لم تف بالمتطلبات أو تتجاوزها إلا 8 في المائة من الكيانات. وأنشئ فريق عامل معني بالترتيبات التيسيرية المعقولة في عام 2020 لتعزيز فهم أفضل للمسألة، والنظر في كيفية تفعيل ممارسات الترتيبات التيسيرية المعقولة داخل الكيانات.

ويمكن أن تكون للشراء المراعي لمنظور الإعاقة آثار تحدث تحولاً في ظروف الأشخاص ذوي الإعاقة، وكما ذكر أعلاه، حدث تحسن كبير في هذا المؤشر بعد أن كشف خط الأساس لعام 2019 أن الأداء بشأن هذا المؤشر من أدنى مؤشرات الأداء. ووضعت شبكة مشتريات اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في عام 2020 مبادئ توجيهية بشأن إدماج منظور الإعاقة في الشراء ونشرتها لتوجيه سياسات وإجراءات الشراء في الكيانات. وقد ساهمت المبادئ التوجيهية في زيادة عدد الكيانات التي تقارب متطلبات هذا المؤشر من 14 في المائة إلى 67 في المائة. وفي بعض الحالات، بدأت الكيانات في تحديد الغايات وبلوغها من حيث النسبة المئوية لوثائق الشراء التي تشترط فيها إمكانية الوصول، وإن كان يلزم مواصلة النظر في كيفية القيام بهذا العمل بطريقة منهجية.



يركز المجال الأساسي ٣ على إدماج منظور الإعاقة فيما يتعلق بالبرمجة. ومن الواضح أن غالبية الكيانات تدرك قيمة وأهمية التعاون في مجال إدماج منظور الإعاقة من خلال مبادرات مشتركة. وبفضل تحسين فهم مؤشرات الاستراتيجية، قامت الكيانات في بعض الحالات بإعادة تقييم تصنيفاتها من عام ٢٠١٩، مما أدى إلى انخفاض الإنجاز الذي يتجلى بشكل خاص في هذا المجال الأساسي.

المجال الأساسي 3: البرمجة

ويجب على الكيانات المنفذة للمشاريع والبرامج أن تكفل تعميم إدماج منظور الإعاقة في كل الدورة البرنامجية. وإجمالاً، أفادت 33 في المائة من الكيانات بأنها تقارب متطلبات هذا المؤشر، مشيرة إلى وضع توجيهات بشأن معالجة إدماج منظور الإعاقة في البرمجة. ونظراً لأن 57 في المائة من الكيانات لم تف بالمتطلبات، فإنه يلزم بذل جهود كبيرة في هذا المجال. غير أن 3 كيانات أبلغت عن أنها تجاوزت المتطلبات بتحديداتها وتجاوزها للغايات المتعلقة بالحد الأدنى من مشاريعها التي تدمج منظور الإعاقة، ويمكن أن تكون هذه الممارسات أمثلة جيدة للكيانات الأخرى.

تصنيف كيانات الأمم المتحدة لعام 2020 في المجال الأساسي 3 حسب مؤشر الأداء

الشكل الخامس

لا يفي بالمتطلبات	يقارب المتطلبات	يفي بالمتطلبات	يتجاوز المتطلبات		
2019 59%	2020 57%	2019 22%	2020 33%	2019 11%	2020 4%
2019 67%	2020 37%	2019 31%	2020 55%	2019 2%	2020 8%
2019 61%	2020 64%	2019 17%	2020 32%	2019 13%	2020 5%
2019 10%	2020 17%	2019 42%	2020 42%	2019 20%	2020 8%
2019 28%	2020 33%	2019 9%	2020 6%	2019 8%	2020 6%
البرامج والمشاريع					
التقييم					
وثائق البرامج القطرية					
المبادرات المشتركة					

ومن شأن تعزيز إدماج منظور الإعاقة في التقييمات أن يمكن الكيانات من تعزيز المساءلة والتعلم بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. فبعد الإعلان عن الاستراتيجية، قام فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بتحديث توجيهاته بشأن معالجة إدماج منظور الإعاقة في التقييمات. وتقارب 55 في المائة من الكيانات تقريباً متطلبات هذا المؤشر مما يعني أن مبادئها التوجيهية للتقييم تتناول إدماج منظور الإعاقة. وبما أن غالبية الكيانات تتبع توجيهات فريق التقييم، فإن من المتوقع مواصلة معالجة إدماج منظور الإعاقة في التقييمات في السنوات القادمة.

وتشكل وثائق البرامج القطرية أداة رئيسية للتخطيط الاستراتيجي للكيانات المنفذة للبرامج على الصعيد القطري، وهي أدوات هامة لضمان تعميم إدماج منظور الإعاقة في البرمجة على الصعيد القطري. وأفاد ما مجموعه 32 في المائة من الكيانات بأنها تقارب المتطلبات بإدماج منظور الإعاقة في توجيهاتها بشأن وثائق البرامج القطرية. وتفي 5 في المائة إضافية من الكيانات بالمتطلبات، وذلك بضمان تضمين وثائق برامجها القطرية تحليلاً وبرمجة مماثلة بشأن إدماج منظور الإعاقة. وأفادت كيانات كثيرة بأن هذا المؤشر لا ينطبق على حالتها، لأنها ليست لديها برامج على المستوى القطري.

وظلت المبادرات المشتركة من المؤشرات التي سجلت فيها أعلى المعدلات، حيث تفي 41 في المائة من الكيانات بالمتطلبات أو تتجاوزها. وإجمالاً، يتجاوز 33 في المائة من الكيانات المتطلبات، مما يعني أنها تشارك على الأقل في آلية تنسيق واحدة مشتركة بين الوكالات، ولها أكثر من مبادرة مشتركة بشأن إدماج منظور الإعاقة. وشاركت كيانات عديدة في برامج مشتركة يدعمها الصندوق الاستئماني للشركاء المتعددين التابع لشراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والصندوق المشترك من أجل خطة التنمية المستدامة لعام 2030.



المجال الأساسي 4: ثقافة المنظمة

ويركز المجال الأساسي ٤ على العناصر المساهمة في ثقافة منظمة الأمم المتحدة - إنشاء قوة عاملة متنوعة، وتعزيز قدرة الموظفين على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإحداقها. وعلى غرار المجال الأساسي ٢، من الواضح أن الكيانات قد تقدمت من تصنيف عدم الوفاء بالمتطلبات إلى مقاربتها، ووضعت عناصر أساسية مطلوبة لمواصلة إحراز تقدم. وفي الوقت نفسه، يلزم التركيز بدرجة عالية على تعزيز القدرات للنجاح في تنفيذ جميع مؤشرات الاستراتيجية.

وبما أن الأمم المتحدة تهدف إلى أن تصبح رب عمل مفضلاً لدى الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن من البوادر المشجعة أن 72 في المائة من الكيانات تقارب متطلبات هذا المؤشر مقارنة بنسبة 49 في المائة في عام 2019. وهذا يعني أن المزيد من الكيانات اعتمدت استراتيجيات وسياسات للتشغيل والموارد البشرية تدمج الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي المجموع، أثبتت نسبة 9 في المائة من الكيانات التي تفي بالمتطلبات من خلال الاستقصاءات أن مستوى رضا الموظفين ذوي الإعاقة يضاهي مستوى جميع الموظفين. غير أنه، حتى باحتساب هذه الكيانات، كان عدد الأفراد المستعدين للكشف عن الإعاقة منخفضاً، مما يشير إلى أن ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات لضمان بيئة تمكينية لا يجد فيها الموظفون حرجاً في الكشف عن وضع إعاقاتهم.

تصنيف كيانات الأمم المتحدة لعام 2020 في المجال الأساسي 3 حسب مؤشر الأداء

الشكل الخامس

لا يفي بالمتطلبات	يقارب المتطلبات	يفي بالمتطلبات	يتجاوز المتطلبات		
2019	34%	49%	15%	2%	العمالة
2020	18%	72%	9%		
2019	49%	47%	4%		تطوير قدرات الموظفين
2020	38%	53%	9%		
2019	72%	16%	10%	2%	الاتصالات
2020	72%	15%	6%	6%	

وأدى تنفيذ الاستراتيجية عبر المنظمة إلى حفز الطلب على فرص بناء القدرات؛ ونتيجة لذلك، حدث تحسن في الأداء في هذا المؤشر، حيث تقارب 53 في المائة من الكيانات المتطلبات، مما يعني أنها توفر لموظفيها فرصاً للتعليم على نطاق الكيان بشأن إدماج منظور الإعاقة. والتدريب إلزامي بالنسبة لما مجموعه 9 في المائة من الكيانات التي تفي بالمتطلبات. ويجري حالياً وضع عدة وحدات تدريبية مشتركة بين الوكالات بشأن مختلف جوانب إدماج منظور الإعاقة لتلبية الطلب، وستكون متاحة على نطاق المنظومة في السنة المقبلة.

ويمكن أن يؤدي التواصل أيضاً دوراً إيجابياً للحد بشكل كبير من وصمة العار والتمييز اللذين يواجههما الأشخاص ذوو الإعاقة في برامجنا وعملياتنا. وقد أشار التقرير السابق إلى أن عدداً قليلاً جداً من الكيانات لديها مبادئ توجيهية بشأن الاتصالات المراعية للإعاقة، وهو معيار يقارب الوقاء بمتطلبات هذا المؤشر. ولسد هذه الثغرة، وضعت إدارة التواصل العالمي في عام 2021 مبادئ توجيهية للاتصالات على نطاق المنظومة، من شأنها أن تدعم زيادة توعية الموظفين وتطوير قدرتهم بشأن الاتصالات المراعية للإعاقة. وفي انتظار وضع مبادئ توجيهية، ظل عدد الكيانات التي لا تفي بالمتطلبات مرتفعاً في حدود 72 في المائة. غير أن العديد من الكيانات التي لم تف بالمتطلبات أبلغت عن أنها تدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في الاتصالات الرئيسية، ونظراً لإتاحة الفرصة لاعتماد المبادئ التوجيهية وتنفيذها، فإن ثمة إمكانية كبيرة للتحسين في عام 2021.

أداء بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة

لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة أهمية حاسمة في عمل الأمم المتحدة من أجل ضمان إدماج منظور الإعاقة في مناطق النزاعات والأزمات. وكثيراً ما يكون الأشخاص ذوو الإعاقة من بين أشد المتضررين في حالات النزاع والأزمات الإنسانية، وفي أحيان كثيرة جداً يُعَقَلون في جهود الإنعاش والمصالحة. ويتيح عمل الأمم المتحدة في هذا المجال فرصة لزيادة إدماج منظور الإعاقة في البيئات المعقدة والمساهمة في تنفيذ قرار مجلس الأمن 2475 (2019).

وإجمالاً، قدم 50 في المائة من عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة تقارير في عام 2020، بزيادة من 38 في المائة في عام 2019.

وعلى الرغم من أن التصنيفات كانت أدنى من تصنيفات الكيانات ككل، إلا أنه حدث تحسن ملحوظ مقارنة بعام 2019. وهذا ما يبدي بوادر مشجعة على أن الاستراتيجية قد أحدثت زخماً للتواصل والتقدم في مجال إدماج منظور الإعاقة.

وفي المجال الأساسي المتعلقة بالقيادة والتخطيط الاستراتيجي والإدارة، ظل الأداء بشكل عام مماثلاً. وكانت القيادة والهيكل المؤسسي أقوى مؤشرين حيث قاربت البعثات المتطلبات أو وفّت بها بنسبة 50 و56 في المائة على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن تعيين جهات تنسيق قد عزز تنفيذ الاستراتيجية ودعم تحسين الأداء في كلا المؤشرين.

وفي المجال الأساسي 2 المتعلق بشمول الجميع، فإن نسبة البعثات التي أفادت عن مقاربتها المتطلبات أو وفّت بها زادت من 35 في المائة إلى 50 في المائة. وشمل التحسين إجراء تقييمات خط الأساس لإمكانية الوصول وتحديد الأموال اللازمة لإدخال تحسينات. ورغم أن المشاورات مع الأشخاص ذوي الإعاقة لا تزال متدنية، أفادت بعثتان بأن جائحة كوفيد-19 قد أتاحت فرصة للتشاور مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن أثر الجائحة وتداعياتها على جهود التعافي.

وفي المجال الأساسي 3 المتعلقة بالبرمجة، زادت نسبة البعثات التي تقارب المتطلبات أو تفي بها أو تتجاوزها من 35 في المائة إلى 43 في المائة. واعتبر عدد كبير من البعثات أن المؤشرات في هذا المجال لا تنطبق عليها، ولا سيما فيما يتعلق بالتقييم ووثائق البرامج القطرية، وهو ما يعكس عملها المتخصص.

وأخيراً، حدث تحسن كبير في المجال الأساسي 4 المتعلق بثقافة المنظمة منذ 2019؛ حيث زادت نسبة البعثات التي تقارب المتطلبات أو تفي بها من 24 في المائة إلى 47 في المائة. وقد أظهرت المؤشرات الثلاثة جميعها في هذا المجال تقدماً من حيث مقارنة المتطلبات. ومن الأمثلة على هذا التقدم البعثات التي تقوم بتطوير وتنفيذ التدريب الإلزامي على إدماج منظور الإعاقة بالنسبة لجميع الموظفين.

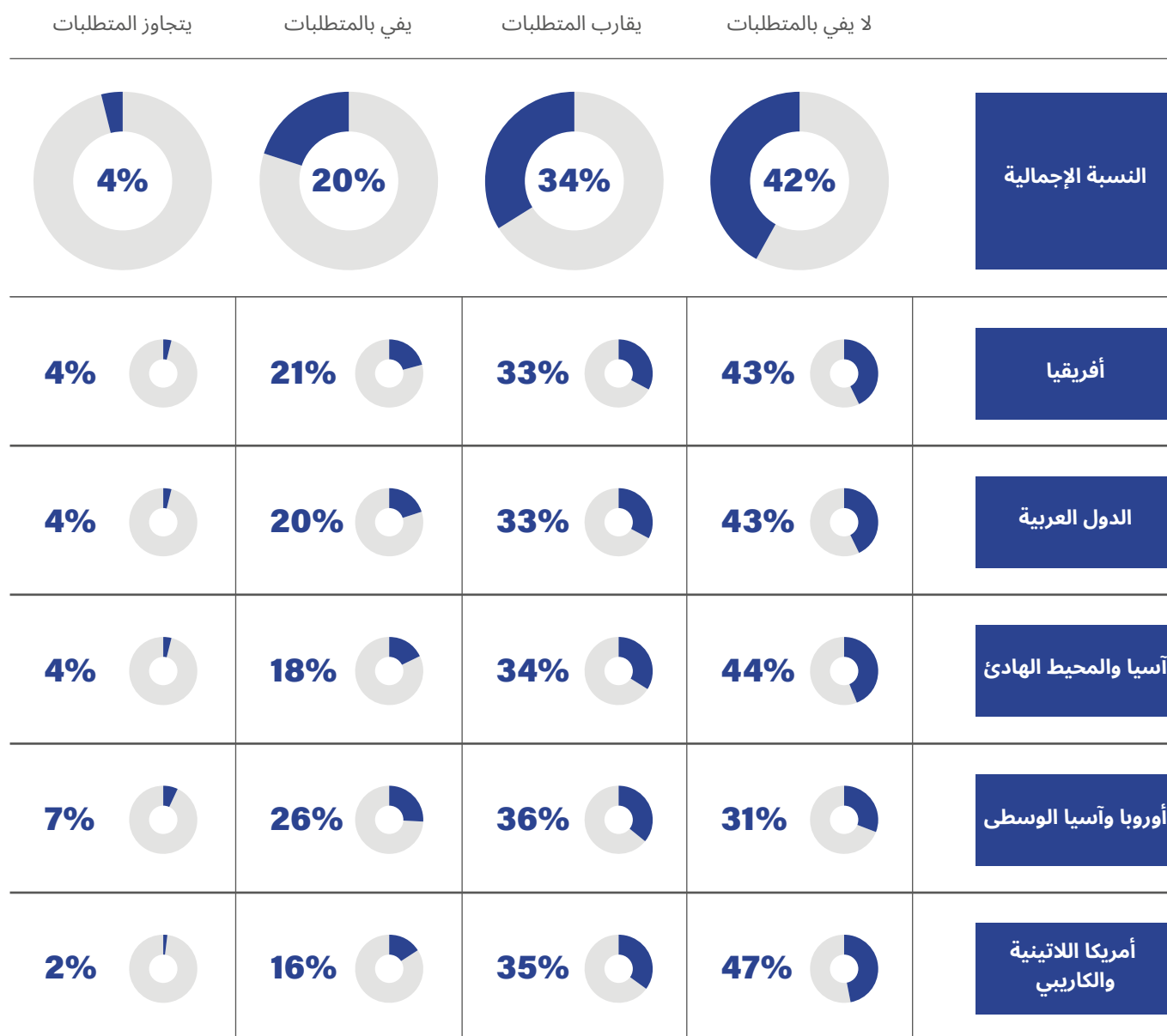
المساءلة على مستوى أفرقة الأمم المتحدة القطرية

باء

تقارير خط الأساس

يعد سجل الإنجاز في مساءلة أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن إدماج منظور الإدماج الأداة الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية والإبلاغ عنها على الصعيد القطري. وفي عام 2020، قدم 130 فريقاً قوطرياً، عن طريق نظام إدارة المعلومات في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تقارير وضعت أول خط أساس شامل بشأن إدماج منظور الإعاقة على الصعيد القطري. وأدى المنسقون المقيمون دوراً رئيسياً في مناصرة إدماج منظور الإعاقة وفي تكريس وقت موظفيهم لدعم تنفيذ الأفرقة القطرية للاستراتيجية.

ويتبين من النتائج أنه في السنة الأولى من التنفيذ، شرعت الأفرقة القطرية في اتخاذ إجراءات بشأن إدماج منظور الإعاقة. وعموماً، فإن الأفرقة القطرية تقارب المتطلبات في 34 في المائة من المؤشرات، وتفي بالمتطلبات بنسبة 20 في المائة، وتتجاوز المتطلبات بنسبة 4 في المائة. ولا تفي الأفرقة القطرية بالمتطلبات في 42 في المائة من المؤشرات. وكان الأداء متساوياً إلى حد ما في جميع المناطق الجغرافية، حيث حصلت أوروبا وآسيا الوسطى على أعلى تصنيف بنسبة 33 في المائة من المؤشرات تم فيها الوفاء بالمتطلبات أو تتجاوزها، تليها أفريقيا (25 في المائة)، والدول العربية (24 في المائة)، وآسيا والمحيط الهادئ (22 في المائة)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (18 في المائة).



وكان المؤشر الأعلى أداء هو «التخطيط الاستراتيجي» بنسبة 52 في المائة من الأفرقة القطرية التي أبلغت عن أنها وفيت بالمتطلبات أو تجاوزتها، تليها «البيانات» (38 في المائة) و«إطار التعاون» (37 في المائة). وتظهر عدة مؤشرات انخفاضاً كبيراً في الأداء، ولا سيما «إمكانية الوصول إلى أماكن عمل الأمم المتحدة وأماكن الإيواء التابعة لها» و«شراء السلع والخدمات الشامل للجميع»، حيث تفيد نسبة 65 في المائة و60 في المائة من الأفرقة القطرية على التوالي بأنها لم تف بالمتطلبات.

أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية حسب المجال الأساسي



المجال الأساسي 1: القيادة والتخطيط الاستراتيجي والإدارة

ويعد التزام القيادة العليا على المستوى القطري مفتاح نجاح الاستراتيجية. وقد أبلغ ما مجموعه 74 في المائة من الأفرقة القطرية عن أن منسقيها المقيمين ورؤساء الوكالات يتخذون إجراءات بشأن إدماج منظور الإعاقة. وعلى وجه التحديد، تقارب نسبة 45 في المائة المتطلبات، مما يعني أن قيادة الأفرقة القطرية تناصر إدماج منظور الإعاقة داخلياً وعلناً؛ وتفي نسبة 23 في المائة بالمتطلبات بجعلها إدماج منظور الإعاقة بنداً منتظماً في جدول أعمال اجتماعات رؤساء الوكالات، وتتجاوز نسبة 6 في المائة المتطلبات بإدراج منظور الإعاقة في خطط عملها ونظم تقييم الأداء لديها.

وتعد معالجة مسألة إدماج منظور الإعاقة في التحليل القطري المشترك أمراً بالغ الأهمية في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، لأنها توجه إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وبالتالي توجه النتائج على الصعيد القطري. وإجمالاً، تقارب 25 في المائة من الأفرقة القطرية المتطلبات، مما يشير إلى أن التحليل القطري المشترك يعالج صراحة حالة الأشخاص ذوي الإعاقة، في حين أن 43 في المائة منها تفي بالمتطلبات بإدراج التحليل في مجال مواضيعي واحد على الأقل.

تصنيفات أفرقة الأمم المتحدة القطرية لعام 2020 في المجال الأساسي 1 حسب مؤشر الأداء

الشكل الثامن

لا يفي بالمتطلبات	يقارب المتطلبات	يفي بالمتطلبات	يتجاوز المتطلبات	
26%	45%	23%	6%	القيادة
23%	25%	43%	9%	التخطيط الاستراتيجي
34%	30%	32%	5%	إطار التعاون
53%	29%	17%	1%	هيكل الأفرقة القطرية و تنسيق

وتتجاوز 9 في المائة أخرى المتطلبات، مما يعني أنها تدرج تحليلاً للأشخاص ذوي الإعاقة في أغلبية المجالات المواضيعية. وفي حين أن هذا المؤشر هو أعلى مؤشر أداء عمومًا، فإن الكثير من الأفرقة أفاد بأن الافتقار إلى بيانات موثوق بها يشكل عائقاً أمام إجراء تحليل أكثر تعمقاً لحالة الأشخاص ذوي الإعاقة.

ويعزز إدراج إدماج منظور الإعاقة في نتائج إطار التعاون ومجالات النتائج احتمال معالجة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة منهجية عبر البرامج والشراكات. وإجمالاً، تفي 37 في المائة من الأفرقة القطرية بالمتطلبات أو تتجاوزها بالالتزام صراحة بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار التعاون، وتعميم منظور الإعاقة بشكل واضح في مجال واحد على الأقل من مجالات النتائج وخطط العمل المشتركة، وضمان تصنيف مؤشرات النتائج حسب الإعاقة والجنس والعمر. ورغم أن 64 في المائة لا تفي بالمتطلبات أو تقاربها، فإن الأفرقة القطرية أعربت عن عزمها الوطيد على إدراج منظور الإعاقة في إطار التعاون الخاص بها في التحديث المقبل. ويمكن للأفرقة القطرية أن تستخدم توجيهات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن أطر التعاون والتحليل القطري المشترك لإحراز تقدم بشأن هذا المؤشر⁵.

والتنسيق أمر حيوي لضمان تعميم إدماج منظور الإعاقة عبر فريق الأمم المتحدة القطري. وقد أنشأت 47 في المائة من الأفرقة القطرية آلية تنسيق بشأن إدماج منظور الإعاقة، إما كآلية قائمة بذاتها أو في إطار آلية تنسيق قائمة وأوسع نطاقاً. وتفي نسبة 17 في المائة من هذه الأفرقة المتطلبات، مما يدل على أن إسهامات بشأن إدماج ذوي الإعاقة قد قدمت إلى عمليات التخطيط الاستراتيجي من خلال آلية التنسيق. وبما أن 53 في المائة من الأفرقة القطرية قد أبلغت عن أنها لم تف بالمتطلبات، فإنه يلزم بذل جهود كبيرة لتعزيز التنسيق بشأن إدماج منظور الإعاقة.

⁵ https://unsdg.un.org/sites/default/files/2019-10/UN-Cooperation-Framework-Internal-Guidance-Final-June-2019_1.pdf



المجال الأساسي 2: شمول الجميع

كما سبق ذكره، فإن التشاور مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة جانب أساسي في الاستراتيجية. ولئن كان 34 في المائة من الأفرقة القطرية لا تفي بمتطلبات هذا المؤشر، فإن 31 في المائة منها تقاربها، مما يعني أنها أجرت مشاورة واحدة على الأقل مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2020. وتفي 34 في المائة من الأفرقة القطرية بالمتطلبات أو تتجاوزها، مما يشير إلى أن منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة تُستشار طوال دورة إطار التعاون، كما تُستشار فيما يتعلق بالتأهب للمخاطر الطارئة والتصدي لها.

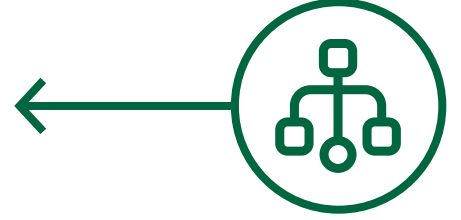
ولا يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة المشاركة في عمل الفريق القطري إذا لم تراع إمكانية الوصول. وتعد إمكانية الوصول المؤشر الذي سجل أدنى تصنيف، حيث إن 65 في المائة من الأفرقة القطرية لا تفي بالمتطلبات. و28 في المائة تقريباً تقارب المتطلبات، مما يعني أنها أجرت تقييماً أساسياً لإمكانية الوصول إلى أماكن العمل والخدمات المشتركة. ومن بين تلك الأفرقة القطرية التي أبلغت عن أنها تقارب المتطلبات أو تفي بها (7 في المائة) أو تتجاوزها (1 في المائة)، لم يبلغ سوى عدد قليل جداً عن طلبات ترتيبات تيسيرية معقولة، مما يدل على عدم وجود اعتمادات كافية، أو عدم علم الموظفين بها، أو أن الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى ترتيبات تيسيرية معقولة لا يعملون أو يشاركون في أنشطة الفريق القطري. وقد أدرج إدماج منظور الإعاقة، بما في ذلك الخدمات المشتركة المتعلقة بإمكانية الوصول، في الاستراتيجية القطرية الجديدة لتيسير الأعمال، ومن المتوقع أن يتحسن الأداء في هذا المؤشر مستقبلاً.

تصنيفات أفرقة الأمم المتحدة القطرية لعام 2020 في المجال الأساسي 2، حسب مؤشر الأداء

الشكل التاسع

لا يفي بالمتطلبات	يقارب المتطلبات	يفي بالمتطلبات	يتجاوز المتطلبات	
34%	31%	27%	7%	التشاور مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة
65%	28%	7%	1%	إمكانية الوصول إلى أماكن العمل والبقاء التابعة للأمم المتحدة
60%	30%	9%	1%	شراء السلع والخدمات الشامل للجميع

وفيما يتعلق بالشراء، فإنه لا تفي بالمتطلبات إلا 9 في المائة من الأفرقة القطرية بالنظر في إمكانية إدراج إمكانية الوصول في المبادئ التوجيهية المتعلقة بشراء الأماكن والسلع والخدمات، وضمان إدراج إمكانية الوصول في الاستعراضات الدورية للأماكن الخارجية المأذون بها من الأمم المتحدة. ولما كانت 30 في المائة من الأفرقة القطرية يقارب المتطلبات و60 في المائة منها يفي بالمتطلبات، فإنه لا تزال ثمة حاجة إلى إيلاء عناية كبيرة في هذا المجال. ومن التحديات التي أبلغت عنها الأفرقة القطرية تحديد الموردين القادرين على الوفاء بمتطلبات إمكانية الوصول. ومن أفضل الممارسات التي أبلغت عنها الأفرقة القطرية والتي يمكن محاكاتها العمل مع الحكومات المضيفة ودوائر الأعمال المحلية للتوعية بهذه المسألة.



المجال الأساسي 3: البرمجة

تعد البرمجة المشتركة آلية هامة من خلالها تنجز الأمم المتحدة ولايتها على الصعيد القطري. وإجمالاً، تفي 23 في المائة من الأفرقة القطرية بمتطلبات هذا المؤشر أو تتجاوزها، مما يعني أنها قامت بدمج منظور الإعاقة في البرامج والمشاريع المشتركة القائمة، بالإضافة إلى تنفيذها برنامجاً مشتركاً محدداً بشأن إدماج منظور الإعاقة. ومن بين 46 في المائة من الأفرقة القطرية التي أفادت بأنها لم تفي بالمتطلبات، لاحظ أقل من النصف بقليل أن منظور الإعاقة قد عُلم في بعض برامجها المشتركة، وليس في أغلبها، وهو معيار مطلوب لمقاربة متطلبات هذا المؤشر.

ومن الأساسي أيضاً توافر بيانات ذات جودة عالية عن الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج والمشاريع وتعقب التقدم المحرز في الإدماج والنتائج. وتوجد الأفرقة القطرية في وضع فريد يمكنها من دعم الحكومات لزيادة جودة البيانات المتاحة، وبدل الإبلاغ عن هذا المؤشر على وجود خط أساس جيد. ويقارب ما مجموعه 27 في المائة من الأفرقة القطرية المتطلبات، مما يعني أنها ترسم خريطة للبيانات وللثغرات في البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في المصادر الإحصائية الوطنية. وهناك نسبة أخرى تبلغ 38 في المائة من الأفرقة التي تفي بالمتطلبات أو تتجاوزها، مما يعني أنها تعمل أيضاً مع شريك حكومي واحد على الأقل بشأن بيانات الإعاقة.

وعندما تراعي عمليات الرصد والتقييم الأشخاص ذوي الإعاقة، فإنها تسمح بتتبع أفضل للتقدم المحرز في مجال إدماج منظور الإعاقة. ويقارب 43 في المائة من الأفرقة القطرية تقريباً متطلبات هذا المؤشر بتقييم التقدم المحرز في ضوء النتائج الشاملة لمنظور الإعاقة تحديداً في التقرير السنوي لإطار التعاون. وبالإضافة إلى ذلك، فإن 5 في المائة تفي بالمتطلبات، مما يدل على أن فريق الرصد والتقييم التابع للفريق القطري قد تلقى تدريباً على بيانات الإعاقة. غير أنه لما كان ما يزيد على نصف الأفرقة القطرية لم يَفِ بالمتطلبات، فإن هذا المجال بحاجة إلى تركيز كبير.

تصنيفات أفارقة الأمم المتحدة القطرية لعام 2020 في المجال الأساسي 3، حسب مؤشر الأداء

لا يفي بالمتطلبات	يقارب المتطلبات	يفي بالمتطلبات	يتجاوز المتطلبات	
46% 	31% 	19% 	4% 	البرامج المشتركة
34% 	27% 	35% 	3% 	البيانات
52% 	43% 	5% 	1% 	الرصد والتقييم
32% 	36% 	26% 	6% 	العمل الإنساني

ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة مخاطر أكبر بصورة غير متناسبة مقارنة بغيرهم. ومن المحتمل أن يتخلفوا عن الركب، إن يكن ثمة تخطيط واستجابة شاملان لمنظور الإعاقة. ويفي ما مجموعه 26 في المائة من الأفارقة القطرية بمتطلبات هذا المؤشر، مما يعني أن خطة التأهب والتصدي لحالات الطوارئ أو خطة الاستجابة الإنسانية توضح كيفية التي سيتصدى العمل بها للمخاطر الخاصة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة وتصنف البيانات بحسب الإعاقة قدر الإمكان. ومن البوادر المشجعة أن 6 في المائة من الأفارقة القطرية تتجاوز المتطلبات، مما يعني أن منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة تشارك في آليات تنسيق المساعدة الإنسانية. وفيما يتعلق بنسبة 32 في المائة من الأفارقة التي لم تف بالمتطلبات، تلزم التوعية بأهمية هذا المؤشر بالنسبة لجميع الأفارقة القطرية، سواء كان ثمة فريق قطري للشؤون الإنسانية أم لا.



المجال الأساسي 4: ثقافة المنظمة

وكما سبق ذكره، ينبغي أن تتاح للأشخاص ذوي الإعاقة فرص متساوية للعمل في الأمم المتحدة على المستوى القطري. ولا يفي أو يتجاوز متطلبات هذا المؤشر سوى 14 في المائة من الأفرقة القطرية بإشارتها صراحة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في بيانات عدم التمييز في التشغيل، وإعلانات الشواغر، والقيام بأنشطة توعية موجهة. ونظراً لأن 44 في المائة من الأفرقة القطرية لا تفي بالمتطلبات، فإنه يلزم إيلاء اهتمام كبير لتحسين ممارسات التوظيف الرامية إلى زيادة تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى القطري.

ولدعم الأفرقة القطرية في تعميم إدماج منظور الإعاقة بفعالية في جميع البرامج والعمليات، من الحيوي تحسين قدرة الموظفين. وإجمالاً، تتيح 40 في المائة من الأفرقة القطرية للموظفين فرص التعلم بشأن إدماج منظور الإعاقة، وبالتالي تقارب تلبية متطلبات هذا المؤشر. وتفي نسبة أخرى قدرها 10 في المائة بالمتطلبات أو تتجاوزها بتنظيمها سنوياً لتدريب واحد على الأقل مشترك بين الوكالات بشأن إدماج منظور الإعاقة. واقتضت القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 أن تجري أغلبية التدريبات في عام 2020 على الإنترنت، مما أتاح الفرصة للأفرقة القطرية للتواصل مع عدد أكبر من المشاركين والشركاء.

وبالمثل، يمكن أن تؤدي الاتصالات المراعية لمنظور الإعاقة دوراً هاماً في تعميم إدماج منظور الإعاقة والحد من الوصم والتمييز اللذين يواجههما الأشخاص ذوو الإعاقة. ويشكل الأداء فيما يتعلق بهذا المؤشر منطلقاً جيداً، حيث تقارب 42 في المائة من الأفرقة القطرية المتطلبات، مما يدل على أن اتصالاتها الرئيسية تعكس بشكل إيجابي الأشخاص ذوي الإعاقة. وتفي بالمتطلبات نسبة أخرى قدرها 15 في المائة، مما يعني أن خطة العمل السنوية لفريق الاتصالات المشترك بين الوكالات تتضمن إجراءات بشأن الاتصالات المراعية لمنظور الإعاقة، في حين تجاوز 7 في المائة المتطلبات بقيامها بحملة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة في السنة التي يشملها التقرير.

الشكل الحادي عشر تصنيفات أفرقة الأمم المتحدة القطرية لعام 2020 في المجال الأساسي 4، حسب مؤشر الأداء

لا يفي بالمتطلبات	يقارب المتطلبات	يفي بالمتطلبات	يتجاوز المتطلبات	
44%	41%	12%	2%	تشغيل
51%	40%	9%	1%	تطوير قدرات موظفي الأمم المتحدة
35%	42%	15%	7%	الاتصالات

الإجراءات المقررة لتعزيز إدماج منظور الإعاقة

جيم

أبلغت الكيانات والأفرقة القطرية عن خطط عمل ترمي إلى تعزيز عملها في مجال إدماج منظور الإعاقة في طائفة من المجالات. وتشمل النقاط الرئيسية ما يلي:

A

إدراج منظور الإعاقة في الخطط الاستراتيجية وإرساء الامتلاك المؤسسي. ففي عام 2020، أسفر ذلك عن اعتماد التزامات شاملة لمنظور الإعاقة في وثائق التخطيط الاستراتيجي، وصياغة استراتيجيات بشأن الإعاقة تحديداً، وتعزيز القدرات على إدماج الإعاقة في الهيكل المؤسسي. وفي عام 2021، ينبغي أن تكون الأفرقة القطرية قادرة على مضاهاة هذا التقدم بضمان تعميم منظور الإعاقة عند تجديد وثائق التخطيط الاستراتيجي الرئيسية. ومن المقرر أيضاً بذل جهود لتعزيز نظام جهات التنسيق لكل من الكيانات والأفرقة القطرية، لتزويد القيادة بنظام فعال لتوجيه ورصد التقدم المحرز وتسخير أوجه التآزر عبر النظام.

B

بناء معارف الموظفين وقدراتهم بشأن إدماج منظور الإعاقة. يقوم العديد من الكيانات والأفرقة القطرية بالتخطيط لتدريب موظفي الأمم المتحدة من أجل التوعية وبناء القدرات، بما في ذلك بناء الوعي بكيفية تعميم إدماج منظور الإعاقة، وتعزيز قدرة جهات التنسيق على أداء دورها الحيوي.

C

تحسين إمكانية الوصول المادي والرقمي. تعهدت الكيانات والأفرقة القطرية بتحسين إمكانية الوصول إلى الهياكل القائمة والمباني الجديدة على حد سواء وإشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في هذه العملية. وفي مجال الشراء، تبلغ كيانات عديدة بأنها تخطط لتحسين إمكانية وصول الموردين ذوي الإعاقة من خلال عملية المناقصة الإلكترونية. وتخطط الكيانات لمواصلة زيادة إمكانية وصول الموظفين عبر الإنترنت وضمان أن تدعم التكنولوجيا الميسرة إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في المناسبات والمشاورات، والاستجابة للترتيبات التيسيرية المعقولة.

D

دعم المشاركة المجدية للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم. وينبغي أن يتجاوز إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بضعة مجالات محددة وأن يشمل كل جانب من جوانب عملنا. ويجب ألا يقتصر على المسائل الخاصة بالإعاقة وحدها. وتخطط الأفرقة القطرية والكيانات القطرية لتحسين تواصلها مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة باستخدام المبادئ التوجيهية التي وضعت مركزياً بشأن التشاور. وتشمل الإجراءات المقررة إجراء تمارين لتحديد الشركاء المحتملين، والتعامل مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الاجتماعات الشخصية وعبر الإنترنت، وإجراء استقصاءات ومشاورات، ومعالجة التقاطعية من خلال إشراك طائفة أوسع من المنظمات التمثيلية.

E

التصدي للجائحة كوفيد-19. خططت كيانات وأفرقة قطرية كثيرة لاتخاذ إجراءات لتعزيز إدماج منظور الإعاقة في التصدي للجائحة والتعافي منها، من قبيل دعم إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في حملات التلقيح ونشر اللقاحات؛ وتنفيذ برامج مشتركة للتصدي لما تواجهه النساء ذوات الإعاقة نتيجة لهذه الجائحة من وصم وتمييز وعنف.

F

تعبئة الموارد. ولتنفيذ هذه الخطط، يلزم أن تكون الكيانات والأفرقة القطرية قادرة على تحديد الموارد وتعبئتها. ولا تزال الموارد اللازمة لمعالجة مشكلة إدماج منظور الإعاقة تشكل تحدياً، ولكن من البوادر المشجعة أن دعوة الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء التابع لشراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أواخر عام 2020 إلى تقديم مقترحات تلقت 110 طلبات من الأفرقة القطرية، مما يدل على طلب واضح من الأفرقة القطرية على الموارد اللازمة لتنفيذ برامج مشتركة بشأن إدماج منظور الإعاقة.

ثانياً- التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها

تسببت جائحة كوفيد-19 للأشخاص ذوي الإعاقة في تحديات لم يسبق لها مثيل. وكما وردت مناقشته في التقرير السابق، صدر في أيار/مايو 2020 موجز سياساتي بشأن التصدي لجائحة كوفيد-19 الشامل لمنظور الإعاقة. وبعد ذلك، دعا كبير مستشاري السياسات إلى عقد اجتماع لفريق عامل مخصص ومحدد زمنياً للعمل على التوصيات المبينة في الموجز. ووضع الفريق العامل عدداً من الموارد لدعم الكيانات والأفرقة القطرية والحكومات في جهودها المراعية لمنظور الإعاقة والرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها في مجال الصحة، والمجالات الاجتماعية - الاقتصادية، والإنسانية، وهي موارد تستضيفها البوابة المخصصة لجائحة كوفيد-19⁶. واستعين بخدمات الصحة عن بعد على نطاق واسع أثناء الجائحة، ونتيجة لذلك، بدأ وضع مبادئ توجيهية بشأن إمكانية الحصول على خدمات الصحة عن بعد.

وقدّم الدعم لضمان مراعاة منظور الإعاقة في خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19، ويجري دعم 54 000 شخص من ذوي الإعاقة في ستة بلدان من خلال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. واتخذت أيضاً إجراءات محددة الهدف - فعلى سبيل المثال، أعلن الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء والتابع لشراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن برنامج عالمي لدعم التصدي والتعافي المراعيين لمنظور الإعاقة. وقد سخر هذا البرنامج خبرات الكيانات والأفرقة القطرية والمنظمات الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني لتحسين فهم منظور الإعاقة وبناء القدرات بشأن التصدي المراعي لهذا المنظور، ودعم منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة في جهود التعافي، واستخراج الأدلة والقيام بتحليل ووضع توجيهات للتأثير على خطط التعافي.

وعلى الصعيد الوطني، دعمت الأفرقة القطرية تطوير خطط التصدي والتدابير المكرسة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وإعمال حقوقهم. ففي بابوا غينيا الجديدة، على سبيل المثال، تدعم الأمم المتحدة النساء ذوات الإعاقة في تنظيم حملات لإنهاء العنف ضد المرأة في حالة الجائحة. وفي نيبال، تضمنت المعلومات المتعلقة بجائحة كوفيد-19 ميزات إمكانية الوصول، التي تشمل لغة الإشارة، والتي أنجزت بالتعاون مع المنظمة الجامعة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي موزامبيق، شرعت الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة في وضع خطة وطنية لإدراجها في جهود التصدي لجائحة كوفيد-19، في حين تستخدم إكوادور مواقع التعلم على الإنترنت لتزويد الأسر ذات الإعاقة بموارد شاملة للتعلم عن بعد.

وخلص تقرير الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء المعنون «استخلاص الدروس المبكرة وإمكانية تقييم تصدي الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها» الذي أنجز في نيسان/أبريل 2021 إلى أنه بذلت جهود لتعزيز إدماج منظور الإعاقة في التصدي للجائحة. ولاحظ أهمية الاستجابة المنسقة على نطاق المنظومة لإدماج منظور الإعاقة، كما استنتج أن الهياكل التي وضعت من قبيل نظام مراكز التنسيق المنشأ في إطار الاستراتيجية قد أتاحت القيام بدور تيسيري في ضمان إدراج مبادئ عدم ترك أحد خلف الركب في الاستجابة. ولاحظ التقرير أن البيانات المتعلقة باستهداف الأشخاص ذوي الإعاقة محدودة، مما يحتمل معه ضياع مدخل إدراج منظور الإعاقة وتحسين التحليل الشامل والمتعدد الجوانب خلال جهود التعافي.

ثالثاً- الإجراءات الشاملة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة

التنسيق والتيسير بصفة عامة

ألف

يظل التنسيق الرفيع المستوى حاسماً في النهوض بالاستراتيجية. وقد عقد كبير مستشاري السياسات اجتماعين لرؤساء الكيانات في عام 2020 لتبادل الأفكار والدروس المستفادة من السنة الأولى للتنفيذ ولمناقشة التحديات والفرص التشغيلية والبرنامجية. كما تم التواصل الفعلي مع جميع المنسقين المقيمين لبحث القيادة على المستوى القطري على ضمان تنفيذ الاستراتيجية وإدماج منظور الإعاقة في التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها.

وما فتئت القيادة تشكل أيضاً عاملاً رئيسياً في تمكين شبكة جهات التنسيق في الكيانات، التي تبقى منصة التنسيق الرئيسية على نطاق المنظومة على المستوى التقني. ويشارك في الشبكة ما يزيد على 74 كيانات، وأنشئت قنوات اتصال فعالة لتبادل المعرفة والتدريب المقبل والإحاطات الإعلامية والموارد. ولتعزيز المواءمة مع الأولويات المؤسسية الأخرى، تم أيضاً التنسيق الوثيق مع تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واستراتيجية الأمم المتحدة للشباب.

ولضمان الزخم على الصعيد القطري، فإن مكتب التنسيق الإنمائي بالتعاون مع الفريق المخصص في المكتب التنفيذي للأمين العام، وبمساهمات من شتى هيئات منظومة الأمم المتحدة، قدم الدعم التقني المستمر للأفرقة القطرية، وواصل تنسيق شبكة مراكز التنسيق التابعة للأفرقة القطرية. وعقدت على مدار السنة ندوات منتظمة على شبكة الإنترنت تتعلق بتنفيذ الاستراتيجية وشملت البرامج والعمليات. كما تم إدراج إدماج منظور الإعاقة في الاستراتيجية القطرية لتسيير الأعمال 2,0، التي ستشجع على توسيع نطاق الخدمات المشتركة لتحسين إمكانية الوصول إلى أماكن العمل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافة إلى خدمات الموارد البشرية الشاملة على الصعيد القطري.

وتمت مضاهاة التزام القيادة داخل منظومة الأمم المتحدة بدعم قوي من أصحاب المصلحة الخارجيين المهمين من قبيل مجموعة أصدقاء اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومجموعة أصدقاء ميثاق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني، وشبكة العمل العالمي بشأن الإعاقة، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعزز هذه الشراكات خطتنا المشتركة حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

الإجراءات المشتركة بين الوكالات

كما تتيح الشبكات المشتركة بين الوكالات فرصة للتأكيد مجدداً على أهمية تحقيق أهداف الاستراتيجية. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أقرت شبكة المشتريات للجنة الإدارية الرفيعة المستوى المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنفيذ مؤشر الشراء في إطار مساءلة الكيانات، ونشرت هذه المبادئ التوجيهية، التي استرشد بها في تحديث دليل مشتريات الأمانة العامة وإضافة مؤشر مستقل عن إدراج منظور الإعاقة في إطار مؤشرات الشراء المستدام. ودعم فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم الأعضاء في تنفيذ مؤشر تقييم الكيانات وتقديم تقارير عنه، ويعتزم إجراء تحليل وتقييم للثغرات التي تكتنف إدماج منظور الإعاقة في التقييمات تحضيراً لتوجيهات بشأن هذا المجال.

وفي عام 2020، بلغ عدد الناس المحتاجين إلى مساعدة إنسانية مستوى لم يبلغه على مدى عقود، وهي حالة تفاقمت بفعل جائحة كوفيد-19. وأدرج الفريق المرجعي المعني بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني في مجال اهتمامه عام 2020 إشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، بدعم نشر وتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني، وإقامة روابط مع العمليات والشبكات العالمية الأخرى. كما قام الفريق المرجعي بدور رئيسي في ضمان مراعاة القطاع الإنساني للأشخاص ذوي الإعاقة في التصدي لجائحة كوفيد-19، فوضع رسائل رئيسية واستضاف ندوة عبر الإنترنت لتقديم أمثلة عملية لإدماج منظور الإعاقة في التصدي لجائحة كوفيد-19 في البيانات الإنسانية.

وواصل الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء التابع لشراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الاضطلاع بدور هام في تعميم إدماج منظور الإعاقة على مستوى الكيانات والأفرقة القطرية ودعم تنفيذ الاستراتيجية. وشمل التعاون من خلال فريق الدعم المشترك بين الوكالات بذل سلسلة من الجهود الجماعية فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 لدعم التصدي والتعافي المراعيين لمنظور الإعاقة. وفي عام 2020، دعم الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء التابع لشراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 29 برنامجاً مشتركاً، واستحدثت أدوات لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في القوانين والسياسات والنظم والخدمات.

رابعاً- الثغرات والفرص والتحديات القائمة

وفي عامها الثاني، دفعت الاستراتيجية الكيانات والأفرقة القطرية ذات الخبرة المحدودة في مجال إدماج منظور الإعاقة إلى تقييم الكيفية التي يمكن أن تشرع بها في اتخاذ إجراءات، ووفرت إطاراً للاستجابة المنهجية للكيانات والأفرقة الأكثر خبرة في إدماج منظور الإعاقة. غير أن التقدم المحرز كان متفاوتاً حيث حققت بعض المجالات نجاحاً أكبر من غيرها. ولتحقيق أهداف الاستراتيجية بالكامل، من الضروري استخلاص الدروس من الحالات الناجحة والتركيز على المجالات والعمليات التي تأخر إحراز تقدم فيها.

ويتبين من التقارير أن للموظفين عبر الكيانات فهماً أفضل بكثير للاستراتيجية ومؤشراتها مقارنة بما كان عليه الأمر في عام 2019. وأدى تعزيز الفهم إلى إعادة تقييم التصنيفات مقارنة بعام 2019، وإجمالاً، تحسنت نوعية الإبلاغ. وبشكل تحسين الإبلاغ هذا انعكاساً أدق للحالة الراهنة لإدماج منظور الإعاقة في المنظومة والإجراءات الشاملة اللازمة للتحسين، ويساعد الكيانات والأفرقة القطرية على فهم المجالات التي تحتاج إلى تعزيز واتخاذ الإجراءات تبعاً لذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يساعد على تحسين إدراك الحاجة إلى ضمان استمرار الاهتمام بإدماج منظور الإعاقة حتى بين الكيانات والأفرقة القطرية التي تحقق أداء جيداً.

ومن الواضح من التقارير أن ثمة حاجة إلى إعداد القوة العاملة في منظومة الأمم المتحدة أفضل إعداد للقيام بدور ريادي في إدماج منظور الإعاقة. ولذلك ينبغي أن يظل تعزيز قدرات الموظفين وخبراتهم التقنية أولوية للمضي قدماً. والأمل معقود على أن تواصل الكيانات والأفرقة القطرية النظر في جميع الخبرات والموارد في هذا الصدد.

وعلى نفس المنوال فإن الافتقار إلى البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في الإحصاءات الوطنية وبرامج التنمية الدولية يظل يشكل تحدياً كبيراً، ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تكون قدوة وأن تعمل مع الدول الأعضاء لسد هذه الثغرة. ولذلك، فإن من البوادر المشجعة أن تكون البيانات من المؤشرات التي حققت درجات عالية في السنة الأولى من تقديم الأفرقة القطرية تقارير كاملة، وينبغي أن نواصل تطوير هذا المجال من العمل.

والتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة أمر محوري في تنفيذ الاستراتيجية. ومن البوادر المشجعة أن هناك عدة مبادرات اتخذها فرادى الكيانات والأفرقة القطرية لتوسيع نطاق مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ليس فقط في الإجراءات المتعلقة بالإعاقة تحديداً. غير أنه يتعين علينا أن ننظر من الآن فصاعداً في كيفية ضمان وضع الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة منهجية في صلب عمل الأمم المتحدة وجعل تنوع السكان ينعكس على كل ما نقوم به.

وتؤكد الاستراتيجية على أهمية هذا التنوع وضرورة اتباع نهج متعدد الجوانب في التصدي لأشكال التمييز المتعددة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، وقد اتخذت الكيانات والأفرقة القطرية خطوات في هذا الاتجاه. فعلى سبيل المثال، أنشأ الفريق القطري في غواتيمالا كراسة قصص حياة النساء والفتيات ذوات الإعاقة للمساعدة في توثيق حالتهم قبل الجائحة وبعدها. وأدرجت بعثة حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الشباب ذوي الإعاقة في إطار مبادرة مع المجلس الوطني للشباب للتوعية بشأن جائحة كوفيد-19. غير أنه لا يزال يتعين معالجة التقاطعية معالجة أكثر وعياً في كل عمل المنظومة.

وقد جلبت جائحة كوفيد-19 في طياتها تحديات في تعميم إدماج منظور الإعاقة في كل منظومة الأمم المتحدة. وأفادت كيانات وأفرقة قطرية كثيرة بأن تقدمها تباطأ في السنة الجارية لثلاثة أسباب رئيسية هي: مراجعة الأولويات المفضي إلى خفض الموارد المتاحة لإدماج منظور الإعاقة؛ وعبء العمل المكثف المرتبط بالتصدي لجائحة كوفيد-19 مما يعني أن الموظفين لم يكن لديهم الوقت للتركيز على هذا الموضوع؛ ومحدودية إمكانية الوصول إلى المكاتب. وقد أظهرت الجائحة أيضاً الأهمية الحاسمة والقدرة التحويلية لإدراج إمكانية الوصول في البرمجة والتدريب والشراء وفي أماكن العمل، من حيث إمكانية الوصول إلى البنية التحتية الرقمية وإمكانية الوصول المادي، وهي نقطة برزت بفعل الاضطراب إلى العمل عن بعد وعقد مناسبات في عام 2020. ومع عودة الأمم المتحدة إلى العمل في المكاتب المادية، ينبغي الاستفادة من مجالات النجاح، من قبيل تحسين إمكانية الوصول الرقمي، لإعادة تنشيط الزخم بشأن إدماج منظور الإعاقة.

ومن أهداف الاستراتيجية إحداث زخم لتوفير المزيد من التمويل والموارد البشرية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الدأب على تطبيق منظور إدماج الإعاقة في استخدام الموارد الموجودة وكذلك من خلال تحديد موارد جديدة. وفي هذا الصدد، بدأ العمل على إنشاء آلية لتتبع إدماج منظور الإعاقة والنفقات المرتبطة به في برامج ومشاريع كيانات الأمانة العامة. وستطبق تدريجياً هذه الوظيفة، التي ستدمج في نظام الإبلاغ المعمول به في الأمانة العامة، في عام 2021.

ومن البوادر المشجعة ما قامت به في عام 2020 آليات التمويل الرئيسية من قبيل الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، والصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء للتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها من إبراز صريح لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الدعوات إلى تقديم مقترحات، وتقييم مقترحات التمويل، وفي أطر الرصد.

وفي الواقع، لئن كان من الواضح أن المزيد من الموارد يجري استثمارها في إدماج منظور الإعاقة أكثر من أي وقت مضى، فإن الإبلاغ لا يزال يبرز الحاجة إلى أن تخصص الكيانات والأفرقة القطرية مزيداً من الموارد البشرية والمالية، ولا سيما في مجالات إمكانية الوصول، والترتيبات التيسيرية المعقولة، وتنمية قدرات الموظفين. وقد تضخمت هذه الاحتياجات بفعل الضغط الناجم عن التصدي للجائحة في كل المنظومة. وتلزم زيادة الاستثمار لمعالجة الثغرات في القدرات المؤسسية والداخلية والقيام بقدر مهم من العمل الخارجي الذي لا يزال يتعين القيام به بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

في السنة الثانية من تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة أرسّت الاستراتيجية أساساً متيناً لإدماج منظور الإعاقة، مما سيمهد الطريق لإجراء تغيير مستدام وتحولي. وتبين التقارير التي تقدمها الكيانات التقدم المحرز في مجال إدماج منظور الإعاقة في البرامج والعمليات على السواء. ومن البوادر المشجعة أن جميع الأفرقة القطرية قدمت تقاريرها أيضاً في السنة الأولى، مما يدل على التزامها بإدماج منظور الإعاقة وعزمها على تنفيذ الاستراتيجية. وقد أتاحت نوعية الإبلاغ تحديد العقبات والمجالات التي يتعين فيها بذل جهود مركزة، ويجري بالفعل معالجة بعضها.

ومن المستحيل النظر إلى السنة الماضية دون التفكير في جائحة كوفيد-19 وأثرها العميق على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من الجائحة، أحرز تقدم نحو تحقيق أهداف الاستراتيجية. غير أنه يلزم أن تقوم المنظمة بصفتها تلك بالمزيد من العمل لوضع نظم تدعم جماعاتنا ومجتمعاتنا حتى تكون أكثر مرونة ويسهل الوصول إليها وتكون شاملة للجميع. وبينما نعيد البناء بشكل أفضل، أتوقع أن أرى المزيد من التحسينات عبر المنظمة في السنة المقبلة. وهذا يعني أيضاً ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم التمثيلية مشاركة فعلية في بناء جهود التعافي وبذلها.

وقد آن الأوان أكثر من أي وقت مضى، لمضاعفة جهودنا. ويظل تنفيذ الاستراتيجية أولوية قصوى، وأنا ملتزم بضمان استجابة منظومة الأمم المتحدة لطلب الدول الأعضاء الوارد في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للنهوض بإدماج منظور الإعاقة من مقرنا إلى مكاتبنا الميدانية. وإني أشجع قيادة كيانات الأمم المتحدة وأفرقتها القطرية على مواصلة جهودها الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية من خلال بناء قدراتها وتخصيص الموارد البشرية والمالية للنهوض بإدماج منظور الإعاقة.

غير أن تحقيق إدماج منظور الإعاقة لا يمكن أن يكون مسؤولية صاحب مصلحة بعينه. وفي هذا الصدد، أطلب إلى الدول الأعضاء أن تواصل مساءلتنا وتدعم جهودنا لتنفيذ الاستراتيجية بما في ذلك توفير الدعم المالي. وأحث الدول الأعضاء أيضاً على أن تشاطرنا أفضل ممارساتها حتى نتعاون في تحقيق تقدم مجد ومستدام.

وليست الاستراتيجية مجرد استراتيجية كلمات، بل هي طريق نحو مستقبل شامل للجميع ويمكن الوصول إليه. وهي التزام منظمنا بعالم يشارك فيه الأشخاص ذوو الإعاقة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في الحياة المدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وفي أقل من سنتين، أثبتت منظومة الأمم المتحدة ككل أن بإمكاننا، بعزيمة والالتزام قويين، أن نحول الأقوال إلى أفعال. وتثبت الاستراتيجية التطلع إلى أن تكون الأمم المتحدة قدوة في مجال إدماج منظور الإعاقة وأن تحقق خطتنا المشترك المتمثلة في عدم ترك أحد خلف الركب.

United Nations

One United Nations Plaza
New York, NY, 10017 USA

disabilitystrategy@un.org

A/265/76